

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي كانون الثاني 2016

في شهر كانون الثاني 2016، تراجعت غالبية مؤشرات قطاع الاقتصاد الحقيقي قياساً على ما كانته في الشهر الأخير من العام 2015. فقد سجّل ميزان المدفوعات عجزاً كبيراً تجاوز 700 مليون دولار، فيما ارتفع الدين العام الإجمالي قليلاً ليصل إلى 70,6 مليار دولار في نهاية كانون الثاني 2016. أما النشاط المصرفي المعبر عنه بإجمالي الموجودات/المطلوبات في المصارف التجارية، فارتفع على نحو بسيط ليبلغ 186,2 مليار دولار في نهاية الشهر الأول من العام 2016. على صعيد آخر، ارتفعت احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية إلى 31,6 مليار دولار في نهاية كانون الثاني 2016 وبقيت معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة مستقرة خلال الشهر المذكور.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاصة

في كانون الثاني 2016، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة إلى ما يعادل 5774 مليون دولار مقابل 5974 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5821 مليون دولار في كانون الثاني 2015. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 0,8% في الشهر الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2015 فيما تراجع معدّل دلرة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 70,4% في كانون الثاني 2016 مقابل 74,4% في كانون الثاني 2015، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في الشهر الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
					الشيكات بالليرة
0,3-	334	335	329	306	- العدد (آلاف)
14,7+	2576	2246	2231	1968	- القيمة (مليار ليرة)
15,0+	7713	6704	6781	6431	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
3,4-	678	702	747	779	- العدد (آلاف)
6,1-	4065	4331	4680	4637	- القيمة (مليون دولار)
2,8-	5996	6170	6265	5953	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
0,8-	8704	8775	9286	8958	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
1,6+	8601	8462	8630	8256	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دلرة الشيكات، %
	67,0	67,7	69,4	71,8	- العدد
	70,4	74,4	76,0	78,0	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الثاني 2016، بلغت قيمة الواردات السلعية 1494 مليون دولار مقابل 1841 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1340 مليون دولار في كانون الثاني 2015، لتكون الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 11,5% في الشهر الأول من العام 2016 مقارنة مع الشهر الأول من العام 2015، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة كبيرة بلغت 32,4%.

وتوزعت الواردات السلعية في كانون الثاني 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 24,9% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,4%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (9,6%)، ثمّ معدّات النقل (8,6%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,8%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الشهر الأول من العام 2016، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 12,9% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الولايات المتحدة الأميركية (6,8%)، ثم إيطاليا (6,4%)، فالإتحاد الروسي (6,1%)، وألمانيا (5,4%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغير، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
11,5+	1494	1340	1873	1646	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الثاني 2016، تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى 186 مليون دولار، وهو أدنى مستوى شهري لها منذ 9 سنوات، مقابل 236 مليون دولار في الشهر الذي سبق و250 مليون دولار في كانون الثاني 2015، وبذلك تكون الصادرات السلعية قد سجّلت تراجعاً بنسبة 25,6% في الشهر الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2015.

وتوزعت الصادرات السلعية في كانون الثاني 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلت منتجات صناعة الأغذية المركز الأول وبلغت حصّتها 18,1% من مجموع الصادرات، تلتها الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (14,8%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (12,9%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (11,6%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (10,7%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الشهر الأول من العام 2016، نذكر: المملكة العربية السعودية التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 11,8% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (11,1%)، فجنوب أفريقيا (9,5%)، ثمّ سورية (7,0%)، فالعراق (6,3%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغير، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
25,6-	186	250	244	405	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الثاني 2016، بلغ عجز الميزان التجاري 1308 ملايين دولار مقابل عجز أعلى قدره 1605 ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز أدنى قيمته 1090 مليون دولار في كانون الثاني 2015.

- في كانون الثاني 2016، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بما يقارب 719 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 372 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 280 مليون دولار في كانون الثاني 2015.

قطاع البناء

- في كانون الثاني 2016، تراجعت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 811 ألف متر مربع (م) مقابل 1079 ألف م² في الشهر الذي سبق و851 ألف م² في كانون الثاني 2015. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد سجّلت تراجعاً نسبته 4,7% في الشهر الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2015.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الشهر الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
4,7-	811	851	1053	757	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الثاني 2016، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري 63,6 مليار ليرة مقابل 99,1 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و67,7 ملياراً في كانون الثاني 2015. وتراجعت هذه الرسوم بنسبة 6,1% في الشهر الأول من العام 2016 مقارنة مع الشهر ذاته من العام 2015.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 448 ألف طن في كانون الأول 2015 مقابل 482 ألف طن في الشهر الذي سبقه و445 ألف طن في كانون الأول 2014. وتراجعت كمّيات الإسمنت بنسبة كبيرة بلغت 8,6% في العام 2015 قياساً على العام 2014.

قطاع النقل الجوي

في كانون الثاني 2016، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5729 رحلة، وعدد الركاب القادمين 243144 شخصاً والمغادرين 298369 شخصاً والعابرين 5096 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر الأول من العام 2016، بلغ حجم البضائع المفرغة 3708 أطنان مقابل 1905 أطنان للبضائع المشحونة.

وفي كانون الثاني 2016، وبالمقارنة مع الشهر ذاته من العام الذي سبقه، ارتفعت كلّ من حركة القادمين بنسبة 7,8% وحركة المغادرين بنسبة 8,4% وعدد الرحلات بنسبة 12,2%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 2,8%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها
في الشهر الأول من العامين 2015 و2016

التغير، %	2016	2015	
12,2+	5729	5104	حركة الطائرات (عدد)
	34,0	38,0	منها: حصّة الميديل ايست، %
7,8+	243144	225479	حركة القادمين (عدد)
	37,1	39,4	منها: حصّة الميديل ايست، %
8,4+	298369	275366	حركة المغادرين (عدد)
	36,2	39,8	منها: حصّة الميديل ايست، %
-	5096	921	حركة العابرين (عدد)
2,8-	5612	5776	حركة شحن البضائع (طن)
	29,9	30,2	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الثاني 2016، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 153 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 614534 طناً والمشحونة 68375 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 23388 مستوعباً. وفي الشهر الأول من العام 2016 وبالمقارنة مع الشهر ذاته من العام الذي سبقه، ارتفع كلٌّ من عدد البواخر بنسبة 15,0% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 18,2% وحجم البضائع المشحونة بنسبة 24,1% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 27,8%.

بورصة بيروت

في كانون الثاني 2016، بقيت حركة بورصة بيروت متواضعة، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة 4478596 سهماً قيمتها الإجمالية 38,5 مليون دولار مقابل تداول 4158263 سهماً قيمتها الإجمالية 32,1 مليون دولار في كانون الأول 2015 (2924443 سهماً بقيمة 18,8 مليون دولار في كانون الثاني 2015). وانخفضت قليلاً قيمة الرسملة السوقية من 11252 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2015 إلى 11220 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2015 ثم إلى 11088 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2016. وفي كانون الثاني 2016، استحوذ القطاع المصرفي على نسبة 91,2% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 8,6% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" و 0,2% للقطاع الصناعي.

ثانياً- المالية العامة

في تشرين الثاني 2015، بلغ العجز العام الإجمالي 970 مليار ليرة مقابل فائض بقيمة 16 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 883 مليار ليرة في تشرين الثاني 2014). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2014 و2015 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 14179 مليار ليرة إلى 13380 ملياراً، أي بمقدار 799 مليار ليرة وبنسبة 5,6%. فقد انخفضت مقبوضات الخزينة (-802 مليار ليرة) متأثرة إلى حد كبير بانخفاض عمليات القبض من البلديات، كما انخفضت الإيرادات الضريبية (-48 مليار ليرة) نتيجة انخفاض إيرادات الضريبة على القيمة المضافة مقابل ارتفاع بسيط للإيرادات غير الضريبية (+51 مليار ليرة)، وهي تتضمن إيرادات الاتصالات التي تراجعت بمقدار 12 مليار ليرة. تجدر الإشارة إلى أنه اعتباراً من شهر كانون الثاني 2015، تُسجّل فقط المبالغ الفعلية المحوّلة من قبل وزارة الاتصالات إلى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علماً أنه في السنوات السابقة كانت تُعتمد المبالغ الشهرية المقدّرة من قبل وزارة الاتصالات أو وزارة المالية.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أدنى، من 18738 مليار ليرة إلى 18266 ملياراً، أي بقيمة 472 مليار ليرة وبنسبة 2,5%. ونتج ذلك من انخفاض النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 856 مليار ليرة وبنسبة 6,8%، أي من 12634 مليار ليرة إلى 11778 ملياراً، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 1137 مليار ليرة نتيجة انخفاض أسعار النفط. يُذكر أنه اعتباراً من كانون الثاني 2015، يُعتمد الأساس النقدي كميّار في عملية احتساب إجمالي تحويلات الاعتمادات المستندية الصافية من الخزينة اللبنانية إلى مؤسسة كهرباء لبنان بدلاً من تاريخ استحقاق فواتير الاعتمادات المستندية الذي كان معتمداً في السابق. أما خدمة الدين العام فقد ارتفعت من 6104 مليارات ليرة في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2014 إلى 6488 ملياراً في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2015، أي بقيمة 384 مليار ليرة وبنسبة 6,3%. - وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 4559 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2014 إلى 4885 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2015 وارتفعت نسبته من 24,3% إلى 26,7% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي فائضاً بلغت قيمته 1602 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 مقابل فائض أدنى بقليل قدره 1545 مليار في الفترة ذاتها من العام 2014. ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كلّ من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2014 و2015.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام		
	كانون 2- تشرين 2014	كانون 2- تشرين 2015
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	32,6	35,5
خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية	43,0	48,5

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني 2016، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً و144 شهراً) 64368

مليار ليرة مقابل 64112 ملياراً في نهاية العام 2015 و61095 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2015. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ازدادت بقيمة 256 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2016. تشير إلى أن وزارة المالية أصدرت في شهر كانون الثاني 2016 سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 388 مليار ليرة إضافةً إلى السندات العادية التي تُصدرها أسبوعياً. وفي نهاية كانون الثاني 2016، توزّعت محفظة السندات بالليرة على مختلف الفئات كالآتي:

جدول رقم 5- توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	شهر 144	شهر 120	شهر 96	شهر 84	شهر 60	شهر 36	شهر 24	شهر 12	6 اشهر	3 أشهر	ك أول
100,00	5,56	7,90	3,27	16,85	20,17	39,58	3,55	2,01	0,94	0,17	2014
100,00	5,26	12,49	3,09	18,87	20,39	31,12	6,64	1,28	0,74	0,11	ك أول 2015
100,00	5,24	12,44	3,08	19,40	20,47	30,17	6,66	1,55	0,73	0,26	ك ثاني 2016

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع حصة فئة 84 شهراً من 18,9% في نهاية العام 2015 إلى 19,4% في نهاية كانون الثاني 2016 مقابل تراجع حصة فئة 36 شهراً من 31,1% إلى 30,2% تبعاً، فيما سجّلت الفئات الأخرى تغييرات طفيفة إما صعوداً أو نزولاً.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 64654 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2015 إلى 65007 مليارات في نهاية كانون الثاني 2016 (+353 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6- توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك أول 2014	ك أول 2015	ك ثاني 2016	
31312	29738	29002	المصارف
51,2%	46,0%	44,6%	الحصة من المجموع
19454	23907	24976	مصرف لبنان
31,8%	37,0%	38,4%	الحصة من المجموع
547	562	561	المؤسسات المالية
0,9%	0,9%	0,9%	الحصة من المجموع
7701	8461	8488	المؤسسات العامة
12,6%	13,1%	13,1%	الحصة من المجموع
2181	1986	1980	الجمهور
3,6%	3,1%	3,0%	الحصة من المجموع
61195	64654	65007	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع حصة مصرف لبنان من 37% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام 2015 إلى 38,4% في نهاية كانون الثاني 2016 قابله انخفاض حصة المصارف من 46% إلى 44,6% في الفترتين على التوالي، فيما استقرت حصة القطاع غير المصرفي على 17%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني 2016، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الاسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 24996 مليون دولار مقابل 24916 مليون دولار في نهاية العام 2015.

وفي نهاية كانون الثاني 2016، ارتفعت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز إلى ما يوازي 18161 مليون دولار (أي ما نسبته 72,7% من مجموع المحفظة) مقابل ما يوازي 17645 مليون دولار (أي ما نسبته 70,8% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2015.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني 2016، بلغ الدين العام الإجمالي 106453 مليار ليرة (ما يوازي 70,6 مليار دولار) مقابل 106005 مليارات ليرة في نهاية العام 2015، أي بزيادة نسبتها 0,4%، علماً أن الدين العام الإجمالي كان قد استقرّ في الشهر الأول من العام السابق.

وفي الشهر الأول من العام 2016، تآتى ارتفاع الدين العام الإجمالي من زيادة كلّ من الدين المحرّر بالليرة اللبنانية بقيمة 353 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 95 مليار ليرة (63 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 93080 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2016، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0,3% قياساً على نهاية العام 2015.

وفي نهاية كانون الثاني 2016، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 65548 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,6% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 40905 مليارات ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 38,4% من الدين العام الإجمالي.

على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف من 45,8% في نهاية العام 2015 إلى 44,5% في نهاية كانون الثاني 2016 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان من 37,3% إلى 38,7% في التاريخين على التوالي وشبه استقرار حصة القطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

ك أول 2014	ك أول 2015	ك ثاني 2016	
51,0	45,8	44,5	المصارف في لبنان
32,1	37,3	38,7	مصرف لبنان
16,9	16,9	16,8	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ك أول 2014	ك أول 2015	ك ثاني 2016	
4,8	3,8	3,8	الحكومات
0,3	0,2	0,2	قروض باريس-2
4,2	3,7	3,6	المؤسسات المتعدّدة الأطراف
90,3	92,1	92,1	سندات يوروبونذ
0,4	0,2	0,3	سندات خاصة للاستلاكات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية كانون الثاني 2016، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 280699 مليار ليرة (ما يوازي 186,2 مليار دولار)، مقابل 280379 مليار ليرة في نهاية العام 2015 و 264927 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2015. وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2016 في حين بقي دون تغيير يُذكر في الشهر الأول من العام 2015.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية كانون الثاني 2016، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، ما يعادل 233425 مليار ليرة وشكّلت 83,2% من إجمالي المطلوبات مقابل 233589 مليار ليرة في نهاية العام 2015 و 222249 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2015. وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2016، علماً أنّها تراجعت بالنسبة ذاتها في الشهر الأول من العام 2015.

وتراجع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 64,67% في نهاية كانون الثاني 2016 مقابل 64,88% في نهاية العام 2015 (65,51% في نهاية كانون الثاني 2015).

- في نهاية كانون الثاني 2016، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 180167 مليار ليرة وشكّلت 64,2% من إجمالي المطلوبات، مقابل 180489 مليار ليرة في نهاية العام 2015 و 171509 مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني 2015. وتراجعت هذه الودائع بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2016، مقابل تراجعها بنسبة 0,3% في الشهر الأول من العام 2015.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 0,5% في الشهر الأول من العام 2016، في حين تراجعت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 0,6%. وبالتالي تراجع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى

58,96% في نهاية كانون الثاني 2016 مقابل 59,23% في نهاية العام 2015 (59,73% في نهاية كانون الثاني 2015).

وفي نهاية كانون الثاني 2016، ارتفعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 31982 مليون دولار مقابل 31858 مليون دولار في نهاية العام 2015 و30381 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2015. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 0,4% في الشهر الأول من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة 0,3% في الشهر الأول من العام 2015.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية كانون الثاني 2016، ارتفعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 6709 ملايين دولار مقابل 6543 مليون دولار في نهاية العام 2015 و6020 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2015.

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية كانون الثاني 2016، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 25163 مليار ليرة (16,7 مليار دولار) مقابل 25131 مليار ليرة في نهاية العام 2015 و23731 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2015، وشكّلت 9,0% من إجمالي الميزانية المجمّعة و30,7% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2016، وهي نسبة الزيادة ذاتها التي سجّلتها في الشهر الأول من العام 2015.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية كانون الثاني 2016، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 107042 مليار ليرة مقابل 106329 مليار ليرة في نهاية العام 2015 و96390 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2015. وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 0,7% في الشهر الأول من العام 2016، وهي نسبة الإرتفاع ذاتها التي سجّلتها في الشهر الأول من العام 2015.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية كانون الثاني 2016، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 72622 مليار ليرة أو ما يعادل 48174 مليون دولار، مقابل 48045 مليون دولار في نهاية العام 2015

و45275 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2015. وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 0,3% في الشهر الأول من العام 2016، في حين كانت قد تراجعت بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2015.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية كانون الثاني 2016، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 57082 مليار ليرة، مقابل 56984 مليار ليرة في نهاية العام 2015 و56017 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2015. وازدادت هذه التسليفات بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2016، في حين كانت قد تراجعت بنسبة 0,5% في الشهر الأول من العام 2015.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 680 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2016 لتبلغ 29704 مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني 2016، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 778 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 27378 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية كانون الثاني 2016، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى حوالي 23309 ملايين دولار مقابل 23794 مليون دولار في نهاية العام 2015 و23872 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2015. وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 2,0% في الشهر الأول من العام 2016، مقابل تراجعها بنسبة 1,3% في الشهر الأول من العام 2015.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية كانون الثاني 2016، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية ما يوازي 185815 مليار ليرة، مقابل 186360 مليار ليرة في نهاية العام 2015 و176583 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2015. وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 0,3% في الشهر الأول من العام 2016، مقابل تراجعها بنسبة 0,5% في الشهر الأول من العام 2015. من جهة أخرى، تراجع معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) قليلاً إلى 57,62% في نهاية كانون الثاني 2016 مقابل 57,81% في نهاية العام 2015 (58,45% في نهاية كانون الثاني 2015). وتأتى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 545 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2016 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 480 مليار ليرة (ما يعادل 319 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية

الصافية (غير الذهب) بما يوازي 1113 مليار ليرة (ما يعادل 738 مليون دولار)، في حين ارتفعت الموجودات من الذهب بمقدار 633 مليار ليرة (420 مليون دولار).

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 1218 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 636 مليار ليرة.

- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 194 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع كلّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 116 مليار ليرة، والتسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 78 مليار ليرة (حوالي 52 مليون دولار).

- تراجع البنود الأخرى الصافية بقيمة 841 مليار ليرة.

وفي الشهر الأول من العام 2016، تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 3,9%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 0,2%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

2م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

3م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني 2016، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة وبلغت 6,93% مقابل 6,94% في نهاية العام 2015 (6,90% في نهاية كانون الثاني 2015). وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1217 يوماً (3,33 سنوات) مقابل 1222 يوماً (3,35 سنوات) و1225 يوماً (3,36 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي .

واستقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة دورياً خلال شهر كانون الثاني 2016 لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و6,74% لفئة الخمس سنوات. وبلغت الفائدة على السندات من فئة 7 سنوات التي تمّ إصدارها خلال الشهر 7,08% بدون تغيير قياساً على آخر إصدار من الفئة المذكورة.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية كانون الثاني 2016، انخفضت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) إلى 6,41% من 6,44% في نهاية كانون الأول 2015 (6,41% في نهاية كانون

الثاني 2015)، وارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 6,23 سنوات مقابل 6,09 سنوات (5,33 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي. وكانت استحققت في كانون الثاني 2016 سندات يوروبندز بحوالي 432 مليون دولار، فعمدت وزارة المالية إلى تمويلها في إطار اتفاقية مع مصرف لبنان. وتوزع هذا الإصدار على شريحتين، الأولى بقيمة 38,5 مليون دولار تُضاف إلى السندات التي تستحق في تشرين الثاني 2024 بفائدة قسيمة 6,25% والثانية بقيمة 393,2 مليون دولار تُضاف إلى السندات التي تستحق في تشرين الثاني 2028 بفائدة قسيمة 6,65%.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الثاني 2016، انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 5,52% مقابل 5,56% في كانون الأول 2015 (5,57% في كانون الثاني 2015). أما في ما يخصّ متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة، فبلغ 8,28% في كانون الثاني 2016 وقد تمّ احتسابه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم 389 تاريخ 22 أيار 2015، وذلك قبل أي دعم أو تسهيل أو استفادة من الاحتياطي الإلزامي. وللذكر، نشير إلى أن هذا المعدل كان 7,26% في كانون الثاني و7,45% في كانون الأول 2015 (بحسب التعميم الأساسي رقم 18 تاريخ 1995/2/12).

وفي كانون الثاني 2016، استقرّ متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) على 3% مقابل 3,03% في كانون الأول 2015 (2,79% في كانون الثاني 2015).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

ك ثاني 2016	ك أول 2015	ك ثاني 2015	
5,52	5,56	5,57	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
*8,28	7,45	7,26	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,00	3,03	2,79	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

*بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتمّ احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الثاني 2016، ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 3,22% مقابل 3,17% في كانون الأول 2015 (3,12% في كانون الثاني 2015). وفي ما يخصّ المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار، بلغ 7,34% في كانون الثاني 2016، وقد تمّ احتسابه، استناداً إلى التعميم الوسيط رقم 389 تاريخ 22 أيار 2015، قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من

الاحتياطي الإزمي. وللذكر، نشير إلى أن هذا المعدل كان 6,96% و7,06% في كانون الثاني وكانون الأول 2015 على التوالي (بحسب التعميم الأساسي رقم 18 تاريخ 1995/2/12).

وفي كانون الثاني 2016، ارتفع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 0,62% مقابل 0,54% في كانون الأول 2015 (0,25% في كانون الثاني 2015).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)			
	ك أول 2015	ك ثاني 2015	ك ثاني 2016
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	3,17	3,12	3,22
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	7,06	6,96	*7,34
متوسط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	0,54	0,25	0,62

المصدر: مصرف لبنان

*بموجب التعميم الوسيط رقم 389، ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإزمي.

سوق القطع

في كانون الثاني 2016، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 19 يوماً في الشهر الأول من العام 2016.

على صعيد آخر، ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 30638 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2015 إلى 31641 مليوناً في نهاية كانون الثاني 2016، أي بمقدار 1003 ملايين دولار في الشهر الأول من العام الجاري مقابل ارتفاع بقيمة 11 مليون دولار في الشهر الأول من العام الذي سبق.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الثاني 2016، وبحسب مؤسّسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 2,25% قياساً على كانون الأول 2015. أمّا قياساً على كانون الثاني 2015، فيكون هذا المؤشر قد ارتفع بنسبة 1,45%، فيما بقي شبه مستقرّ عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2015 (+0,04%).

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد انخفض بنسبة 1,5% في كانون الثاني 2016 قياساً على كانون الأول 2015، وانخفض بحوالي 2,8% قياساً على كانون الثاني 2015 وبحوالي 3,7% عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2015.

